ـخ وتـراث الـيـمـن؟!

الجنداري يتسائل من اين تم اختراق المتحف؟!

• عبدالعزيز الجنداري

لا أخفي دهشتي واستغرابي لتعرض المتحف الوطني بصنعاء لسرقة مجموعة من أهم مقتنياته الأثرية الإسلامية المتمثلة في ثلاث مخطوطات رائعة كتبت بالخط الكوفي القديم والحجازي على الرق المعروف بجلد الغزال وتعود للفترة مابين القرن الثاني والثالث والخامس للهجرة النبوية المطهرة, بالإضافة إلى سبعة سيوف يمانيه تعود للفترة العثمانية وفترة الأئمة من آل حميد الدين واحداها يعتبر من أهم السيوف وهو هدية من الرئيس السابق احمد حسين الغشمي وآخر سيف ذو حدين يعرف بالطهرة.

وسبب دهشتي أن المتحف يمتلك أربع بوابات خشبية ضخمة من الصعب اختراقها وتجاوزها كما يحيط بالمتحف من الجهة الشمالية والغربية دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة وهي تعتبر عنصراً أمنياً للمتحف, أما الجهة الشرقية فتطل على شارع القيادة وهو شارع عام وحيوي ومكتظ بالمشاة المارين والجهة الجنوبية يوجد بوابة ضخمة، بالإضافة إلى وجود غرفة حراسة المتحف من الجهة الغربية والشرقية فمن أين تم اختراق المتحف, وكيف تم اخراج سبعة سيوف أثرية قديمه من المتحف دون أن يلاحظها احد, وماذا عن الكاميرا التلفزيونية التي تسجل وتراقب ساحة المتحف الوطني الواسعة وربما واجهات المباني.

ولقد طالبت أكثر من مره منذ سنوات طويلة عندما كنت أمينا عاما للمتحف الوطني بصنعاء بضرورة وضع استراتيجيه أمنية لحماية المتاحف اليمنية ومنها المتحف الوطني بصنعاء وتزويدها بكل الإمكانات لحمايتها سواء كانت أجهزة حماية الكترونية من رقابة آلية وبوابات الكترونية وأجهزة فحص يدوي أو الكوادر البشرية الأمنية المدربة والمؤهلة بالإضافة إلى إعادة النظر في قانون الآثار فهذه قضية وطنيه تتعلق بتاريخ وحضارة شعب شهد له العالم بعظم حضارته الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، لذا يجب على الجهات المعنية الإسراع بوضع حل جذري لهذه الاختلالات والتجاوزات لمواقعنا الأثرية ومتاحفنا المتنوعة وردع كل من تسول له نفسه المساس بالآثار والاعتداء وسرقة المتاحف.

وأقول آن الأوان أن تفوق هيئة الآثار والمتاحف من غفلتها وتبدأ بالعمل على إيجاد استراتيجية للعمل الأثري والمتحفي بالشكل الذي ينهض بأعمال الحفريات والتنقيب الأثري والأبحاث والدراسات الأثرية، بالإضافة إلى تطوير المتاحف القائمة وخصوصا المتحف الوطني بصنعاء والذي تعرض للسرقة ونهب مجموعة من أهم المقتنيات الأثرية من جناح الآثار الإسلامية بصورة تثير الاستغراب والدهشة , ويجب أن تشمل الاستراتيجية وضع الوسائل الكفيلة بحماية وتسجيل وتوثيق ومسح مواقعنا الأثرية الثابتة في مواقعها وتحفنا المنقولة في المتاحف , فلا يجوز أن يستمر مسلسل السرقات والنهب لها بهذا الشكل البشع , وكلما لبست الهيئة ثوبا جديدا سرى الأمل في تغيير الواقع المر لآثارنا ومتاحفنا ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه ,

ولا حول ولا قوة إلا بالله

* الأمين العام السابق للمتحف الوطني

رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف لـ« الثورة »:

التحقيقات مستمرة لمعرفة ملابسات حادثة سرقة المتحف الوطني

متحفان تمت سرقتهما أثناء الأحداث ومفاوضات تجري لاستعادة مسروقات متحف زنجبار

حادثة ليست الأولى من نوعها، بل هي امتداد لمسلسل نهب الآثار والتراث في بلادنا سواء عبر نبش المواقع الأثرية وتخريبها أو من خلال اقتحام المتاحف وسرقتها، غير أنها تعد الأكثر إثارة للتساؤل: هل بلغ الأمر إلى هذا الحد الذي لم تسلم فيه القطع الأثرية من السرقة حتى في المتحف الأول في اليمن والمحاط بالمؤسسات العسكرية والاستخباراتية من جميع جهاته تقريبا؟.

سرقة المتحف الوطني بصنعاء، والتي حدثت مؤخراً، وتحديدا قبل عيد الأضحى المبارك بأيام، يجب أن تمثل ناقوس إنذار بخطورة الوضع الذي باتت معه آثارنا وتراثنا عرضة للنهب والسرقة حتى وهي محرزة داخل المتاحف، مما يوجب على الجهات المعنية استشعار تلك الخطورة والاضطلاع بدورها في مواجهة تلك الظاهرة وحماية ما تبقى من آثارنا وتراثنا من النهب والضياع..

حول هذا الموضوع كان لنا لقاء مع رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف الأخ مهند أحمد السياني، فإلى التفاصيل:

لقاء/ عبدالله كمال

• مهند أحمد السياني

*** بداية.. هلا حدثتمونا عن الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن حادثة سرقة قطع أثرية من المتحف الوطني بصنعاء؟**

- قبل أن أتحدث عن حادثة السرقة أود أن أتقدم بجزيل الشكر لفخامة رئيس الجمهورية الذي أولى قضية سرقة المتحف الوطني اهتماماً خاصاً ووجه بتكثيف الحراسة حول المتحف الوطني والمتاحف الأخرى، وهذا الأمر بالذات كنا قد طالبنا الجهات المعنية به أكثر من مرة ولدينا من الوثائق والمراسلات مع الجهات ذات العلاقة.

أولا ما حصل من سرقة لقطع أثرية من المتحف الوطني، أمر محزن ومزعج لنا جميعاً، وأعدك وأعد وسائل الإعلام كلها أنه بعد أن انتهاء جمع الاستدلالات من قبل مباحث الأموال العامة وبعد استكمال التحقيقات الأولية سيتم عقد مؤتمر صحفي نوضح فيه ومن خلاله لكل وسائل الإعلام وبشفافية ووضوح ما هي الإجراءات التي تمت منذ لحظة إبلاغنا بالسرقة وحتى تاريخ عقد المؤتمر.

***في حدود ما هو لديكم من المعلومات حتى الآن سنقصر حديثنا، فاسمح لي أن أسألك: متى تم إبلاغكم بواقعة سرقة المتحف؟**

يوم السبت الموافق 12/10، أي قبل إجازة العيد بيوم واحد كانت هناك زيارة لسفيرة جمهورية ألمانيا فأبلغتني إدارة المتحف بالزيارة وحضرت إلى المتحف لاستقبالها والترحيب بها، غادرتُ المتحف ولم يكن عندي أي خبر، وبعد ساعات من مغادرتي المتحف أبلغني أمين عام المتحف بالواقعة، وعلى إثر ذلك تم التحرك واتخاذ الإجراءات والتي سنطلعكم عليها في المؤتمر الصحفي.

***ما هي المسروقات بالتحديد؟**

- المسروقات هي عبارة عن ثلاث مخطوطات وسبعة سيوف.

*فقط؟

- فقط تم جرد المتحف بعد ذلك والتأكد من أن المسروقات هي ما ذكرته فقط.

***هل تسنى لكم إلى الآن معرفة الطريقة التي تمت بها السرقة؟**

- إلى الآن ليس بعد، ولكن تقرير مباحث الأموال العامة الذي نحن بانتظاره هو ما سيكشف عن ذلك، لأن الموضوع سيطول فلا بد من أخذ جميع بصمات العاملين في المتحف ومطابقتها ولأن السرقة حدثت في أول أيام إجازة العيد أخذت بصمات بعض العاملين بينما كان الآخرون قد ذهبوا لقضاء الإجازة..والآن استأنف الإخوان عملهم في المباحث قبل يومين، وللأمانة فهم يقومون بعملهم دون تهاون، حتى أنهم في يوم الواقعة رغم أنها كانت إجازة إلا أنهم فاجأونا بحضورهم ابتداء من مدير وضباط مباحث الأمانة، وأيضا المعمل الجنائي وتقريبا كل الجهات المعنية تفاعلت معنا خلال هذه الحادثة.

*** لماذا متاحفنا دونا عن متاحف العالم لم تربط بأجهزة إنذار وغيرها من الوسائل الكفيلة بعدم تعرضها للسرقة إلى الآن؟**

- في الحقيقة هذا الأمر وغيره من أساليب ومتطلبات حماية المتاحف نحن كما أسلفتُ لك وجهنا الكثير من المطالبات بها إلا أننا لم نجد آذانا صاغية من الجهات المعنية، وموضوع تركيب أجهزة الإنذار بالتحديد بالفعل هو تأخر لكننا بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في صدد العمل فيه، حيث وقعنا مع الصندوق اتفاقية تركيب أجهزة الإنذار لستة متاحف في الجمهورية.. وقد أخذوا منا خارطة بأربعة من الستة المتاحف التي تضمنت الاتفاقية تركيب أجهزة الإنذار لها، وهم الآن في يعملون فيها، بدأنا بتحديد نقاط التركيب في هذه المتاحف وما شابه ذلك، أيضا نحن الآن نبحث عن أحدث المنظومات في هذا المجال ليتم تنفيذها إن شاء الله.

***ما حدث من سرقة للمتحف تعتبر الهيئة العامة للآثار والمتاحف هي المسؤول الأول والمباشر عنه.. ما تعليقكم؟**

- بقدر حزننا وأسفنا لما حصل لكننا نقول إننا نتحمل جزءا من المسؤولية، كون حماية الآثار مسئوليتنا، لكن برغم أننا حاولنا إيصال أصواتنا إلى كل مكان للتعاون معنا في اتخاذ كافة التدابير اللازمة من تكثيف للحراسة وغيره من الإجراءات، دون أن يستجاب لنا، لكن في الأخير هذا عملنا وهذه مسؤوليتنا.. ولي رجاء من فخامة الرئيس ومن حكومة الوفاق وغيرها من الجهات المعنية في هذا الجانب أن يدركوا أن آثار وتراث هذا البلد غالية علينا جميعا، فمتى ما تكرموا بالتوجيه باعتمادات نفقات التشغيل وغيرها من النفقات التي من شأنها أن تساعدنا في حماية والحفاظ على هذه الآثار، فإنهم بالتأكيد سيخدمون البلد كثيرا في هذا الجانب الذي نحن في أمس الحاجة إلى الالتفات إليه.

*ليست حادثة سرقة قطع أثرية من المتحف الوطني بصنعاء هي الحادثة الأولى، بل هناك آثار يتم سرقتها من المواقع الأثرية واالمدافن، وغيرها؟

بالنسبة لنهب وسرقة وتهريب الآثار سواء من المتاحف أو نبش المواقع الأثرية ظاهرة موجودة، وفي الحقيقة نحن كمتخصصين في هذا الجانب نقول إن ما حدث لمتاحفنا من سرقة وتخريب برغم الظروف التي مرت بها البلد في الفترة الماضية، ومقارنة بالوضع القائم منذ أكثر من سنتين ونصف، إلا أنها والحمد لله كانت عمليات قليلة ولم تكن بالحجم الذي يمكن أن يتوقعه الواحد منا، فعندنا متحفان تم نهبهما في زنجبار بمحافظة أبين، وفي عدن، ففي أبين حدث أنه أثناء دخول تنظيم القاعدة وسيطرته على المحافظة في العام 2011 نُهب متحف زنجبار نهبا نهائيا، وللتوضيح، أخذنا ما استطعنا إنقاذه مما خف وزنه وغلا ثمنه إلى البنك المركزي فرع عدن، وبقية القطع نهبت، والآن هناك عرض ومفاوضات تجري لاستعادتها.

في السابق سرق متحف العود في محافظة إب، وأيضا موقع العصيبية في مديرية السدة محافظة إب تم نبشه وسرقة القطع الأثرية منه.. كذلك متحف عدن سرق وكان المتهم بالقضية أحد موظفي فرع الهيئة بعدن وهو الآن قابع في السجن بعد أن حكمت المحكمة عليه بسبع سنوات سجن مع استعادة المسروقات، ونفذ الجزء الأول من الحكم وهو يقضي محكومية السجن الآن، ونحن ننتظر الآن أن يعيد المسروقات المهمة وهي عملات ذهبية نادرة.

***ماذا عن عمليات النبش للمواقع الأثرية وما تتضمنه من قطع، خاصة وأن من يقومون بتلك الأعمال في الغالب هم ممن لا تتوفر لديهم المعرفة بقيمة هذه الآثار إضافة إلى جهلهم بطريقة الحفاظ عليها أثناء نبش المواقع؟**

- بالنسبة لأعمال النبش والتخريب للمواقع الأثرية، فبالتأكيد هناك فرق بين سرقة ما هو محرز وفي مكان مؤمن، وما هو غير محرز وموجود في المواقع الأثرية ولم يتم استخراجه بعد، طبعا لكل حالة حكمها وفق الشرع والقانون.

مسألة النبش والتخريب للآثار أصبحت ظاهرة كبيرة جدا ومنتشرة في كل مكان في بلادنا، وربما أنها تمارس على مدار اليوم، ولا سيما في المحافظات الثلاث التي تزخر بالمواقع الأثرية كما تزخر بالنباشين الأكثر، وهذه المحافظات هي: مأرب، والجوف، وشبوة.

هذه المحافظات ربما تنبش فيها عشرات المواقع الأثرية، كل شخص أو قبيلة تدعي أن هذه الأرض، التي هي في الأساس موقع أثري، ملك لهم أو لآبائهم وأجدادهم.

ومعلوم أنه نتيجة للوضع الاقتصادي كلما ضاق الحال بأحد

***ما دوركم في مواجهة هذه الظاهرة بكل أبعادها، سواء سرقة الآثار المحرزة أو نبش المواقع الأثرية وسرقتها وتخريبها؟**

هذه الظاهرة نواجهها يوميا، وفي سبيل التصدي لها تم في الهيئة إنشاء إدارة خاصة لوحدة حماية الآثار والتراث مهمتها الإشراف على المنافذ ومراقبة عمليات تهريب الآثار منها، وكذا التحرك في حال تلقي بلاغات عن أنه تم نبش مواقع وسرقتها، إلا أنه وللأسف الشديد أريد أن أوضح أن البلاغات لا تأتينا إلا بعد خراب مالطة كما يقال، أي أننا لا نتلقى البلاغ إلا بعد أن يكونوا قد نبشوا الموقع وسرقوه غير أنهم اختلفوا فيما بينهم، بعدها يأتون إلينا لإبلاغنا.. أي بعد أن يكونوا قد أخذوا معظم القطع الأثرية في الموقع، ونحن بدورنا متى ما وصلنا البلاغ وتبين لنا أن هناك نبشا لموقع أثري، مهما كان مصدر المعلومة، فإننا نتحرك مباشرة، وهي مناسبة أن نقدم جزيل الشكر للأجهزة الأمنية التي تتعاون معنا وتتحرك بمجرد وصول البلاغ، لكن نتمنى أن يزداد التفاعل أكثر بأن يوقفوا أي عملية نبش للمواقع الأثرية بمجرد علمهم بها حتى لو لم يأتهم بلاغ منا نتيجة لتأخر وصول المعلومات إلينا، فمتى عرفوا أو تناهى إلى مسامعهم أن هناك عملية نبش لأي موقع أثري أن يتحركوا ويوقفوا ذلك، كما أنها مناسبة لتوجيه لوم ورجاء من المجالس المحلية، أنتم المتواجدون أكثر من غيركم في الميدان إخواني رؤساء وأعضاء المجالس المحلية في الجمهورية، أنتم من نعول عليكم في إيقاف أي نبش أو تخريب أو تشويه لمعالمنا الأثرية.. الكل يعلم أن الهيئة العامة للآثار والمتاحف هي الجهة الرسمية المعنية في هذا الجانب، ولكن تعاونكم معنا بلا شك سيساعد كثيرا في نجاح مهمتنا، نحن في الهيئة عندنا الإمكانيات الفنية ولكن نفتقر إلى الإمكانيات الإدارية والتشغيلية التي أستطيع بواسطتها أن أصل إلى كل موقع أثري أو أن نوجد حراسا لكل موقع، فالنفقات التشغيلية لمكاتب الهيئة في المحافظات لو ذُكرنا الأرقام لضحك منها الناس لدينا 22 فرعا للهيئة كل فرع مخصص له 30- 35 ألف ريال نفقات تشغيل، فحين يتلقى أحد هذه الفروع بلاغا عن عملية نهب ونبش وتخريب للآثار في منطقة ما، لا يجد حتى مبلغ الذي يمكنه من الانتقال إلى الموقع..وتلك تعد من أبرز المشاكل التي نعانيها.

***ما طبيعة هذا التحرك الذي تقومون به عند وصول البلاغ إليكم؟**

- نحن بالتعاون مع الجهات الأمنية نقوم بالتحرك لإيقاف ومنع النبش للموقع، وكذا إنقاذ ما نجده من قطع أثرية وأخذه ليتم تحريزها ووضعها في مكان آمن.

*هل سبق وأن تمكنتم من استعادة أي مسروقات خلال السرقات التي حدثت سابقاً؟

- أنا منذ توليت الهيئة في 4 يناير 2012 لم تكن هناك سوى قضية سرقة الآثار من متحف زنجبار، وكما أوضحت لك نحن الآن في صدد التفاوض لاستعادة تلك القطع.

*** مع من تتفاوضون؟**

- مع وسطاء، هم إلى الآن لم يقولوا لنا ما هي القطع ولا أين، ولكن يقولون عندنا ست قطع، ونحن بانتظار توجيهات دولة رئيس الوزراء، بعد أن رفعنا له مذكرة باعتماد مبلغ لمرة واحدة من أجل أن نشتري هذه القطع، للأسف الشديد كما حدث في عام 94 بعد حرب صيف 94، حيث كان قد نهب متحف عدن، وتم شراء جميع القطع المنهوبة وأعيدت جميعها إلى المتحف، بنفس الطريقة، أي عن طريق وسطاء.

***ماذا عن الآثار التي لم تعرض في المتاحف؟ وهل نستطيع أن نطمئن بأنها لن تكون عرضة للنهب أو السرقة كما يحدث لما هو موجود في متاحفنا؟**

- بالتأكيد فبالنسبة لقطع المتحف الوطني أو غير من المتاحف لدينا مخازن نستطيع أن نقول إنها من المخازن النادرة في المنطقة، أما بالنسبة لما استطعنا إخراجه من متحف زنجبار فكما قلت لك تم وضع تلك القطع في البنك المركزي فرع عدن، وكذلك قطع متحف عدن أيضا تم وضعها في البنك المركزي فرع عدن.

* ماذا عن القطع الأثرية التي سرقت من متحف العود؟

- متحف العود في الواقع كانت إشكالية بين العاملين لأن هناك أشخاصا منهم تم توظيفهم رسميا بينها البعض الآخر لم يتم توظيفهم، فالذين لم يتم توظيفهم قاموا بأخذ القطع كنوع من الضغط ليتمكنوا من التوظيف، وأصحاب البلاد يعرفون لدى من تلك القطع، ونحن من خلالهم نعرف لدى من، والقضية قضية وقت من أجل التفاوض لاستعادتها، حيث توقفت المفاوضات نتيجة ما مرت به البلاد من ظروف، ونحن نأمل أن نستأنفها قريبا، وبالنسبة لمنطقة العود فهي مليئة بالناس الواعين والمتفاهمين والرائعين ويعرفون قيمة الآثار ونحن مؤملون فيهم خيرا وإن شاء الله يتم استعادة تلك القطع.

* آثار العصيبية.. أو بالأصح ما تم تداركه منها ماذا كان مصيره؟

- آثار العصيبية محرز عليها في المنطقة ذاتها، ومقفل عليها بثلاثة أقفال ومفتاح لدى مندوب من الأهالي ومفتاح لدى الأجهزة الأمنية، ومفتاح لدى مكتب الآثار.. ولكن إمكانيات الهيئة لم تسمح بتوسيع متحف ظفار بحيث يسمح باستيعابها، وإذا ما تمكنا من توسيع المتحف فسنقوم بالتفاوض مع الأهالي لعرضها في منطقتهم.

*** هل تم استعادة كل القطع الأثرية التي نهبت من منطقة العصيبية؟**

- في الحقيقة لا، لأنه كما سبق أن أوضحت لك، لم يتم إبلاغنا إلا بعد أن نهبوا ولكنهم اختلفوا، ويقال أنه كان قد تم الحفر في مواقع عديدة من المنطقة ولكنهم حين حفروا هذه القبور ووجدوا الحلي الذهبية اختلفوا عليها، حتى أن الحفارين الأثريين والمتخصصين الذين أتوا إلى الموقع من قبل الهيئة، كانوا يقومون بعملهم وهم محاطون بالمسلحين من أبناء المنطقة، وحلا للإشكال تم التحفظ على تلك القطع وأخذها ووضعها في متحف ظفار، وإلى الآن لم تدرس تلك القطع دراسة كاملة، كما أنه لم يتمتع بها الزائر الذي يزور المنطقة الجميلة بطبيعتها والتي يقصدها الكثيرون للتمتع بجمال الطبيعة.

*** كلمة أخيرة تودون إضافتها؟**

- أتمنى للجميع الخير ولوطننا الأمن والاستقرار الذي متى ما توفر عاش الجميع في خير وسعادة، أن ينتظروا هذا الأسبوع حتى تتم المباحث التحقيق في قضية المتحف الوطني.. وثقوا أني سأطرح لكم كل ما يسفر عنه التحقيق بصدق وشفافية ووضوح. كما أتمنى أن تجد هذه المقابلة أذنا صاغية لدى صناع القرار، وأن يدركوا أن الآثار والتراث إلى جانب أنها تمثل هويتنا ووجهنا التاريخي هي أيضا ثروة دائمة لنا أكثر من غيرها من الاستثمارات.. وشكرا لكم.